



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية في الدول العربية

الاجتماع الخامس لمبادرة الإحصاءات العربية " عربسات"
8-7 نوفمبر 2018

أمانة اللجنة الفنية
صندوق النقد العربي

أعدت أمانة اللجنة الفنية لمبادرة الإحصاءات العربية "عربستات" استبيان يهدف إلى تقييم الوضع الحالي حول مدى تطبيق الأدلة والمنهجيات الإحصائية الدولية في الدول العربية والتعرف على الاستراتيجيات المعمول بها في الهياكل الإحصائية في مجال انتاج ونشر البيانات. إضافة إلى استعراض أهم الإجراءات التي اتخذتها الدول العربية في هذا الشأن خاصة فيما يتعلق:

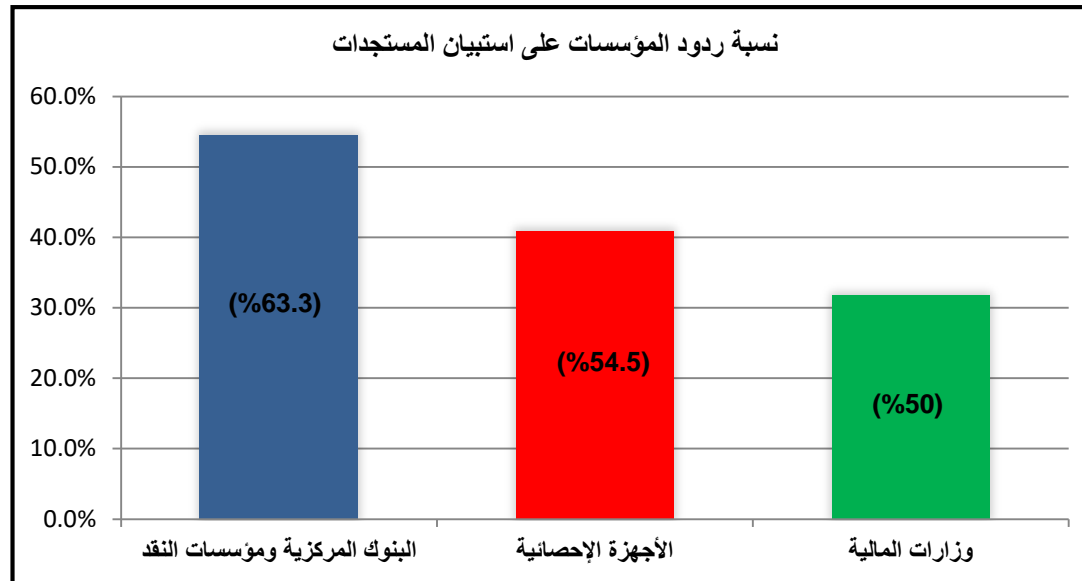
1. الحسابات القومية.

2. ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.

3. الإحصاءات النقدية والمالية.

4. إحصاءات مالية الحكومة.

استلم الصندوق من 37 هيكل إحصائية، حيث توزع نسبة الاستجابة على النحو التالي :



أدلة الحسابات القومية المطبقة في الدول العربية					
ملاحظات	التصنيف الإحصائي المطبق حالياً	2008	1993	1968	
بلغت نسبة التقدم في تطبيق دليل 2008 حوالي 40-60 في المائة.	ISIC Rev 4		√		الأردن
نسبة التقدم في تطبيق دليل 2008 بلغت أقل من 20 في المائة.	ISIC Rev 4		√		الإمارات
كخطوة أولى باتجاه العمل على تطبيق نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية لعام 2008، قامت هيئة المعلومات بتوزيع خدمات الوساطة المالية التي تقاس بطريقة غير مباشرة على الأنشطة والقطاعات المستفيدة.	ISIC Rev 4		√		البحرين
شرع المعهد الوطني للإحصاء في عملية تغيير سنة الأساس وتطبيق جزئي ما بين 20 و40 في المائة .	ISIC Rev 3		√		تونس
بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 ما بين 20 و40 في المائة.	ISIC Rev 4		√		الجزائر
بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 ما بين 60 و80 في المائة.	ISIC Rev 4	√			السعودية
قام الجهاز المركزي للإحصاء بوضع خطة عمل لتنفيذ المسوحات والتعدادات التي تساعد في تطبيق الحسابات القومية لعام 2008، (التقدم 20 في المائة).	ISIC Rev 3			√	السودان
قام الجهاز المركزي للإحصاء بتطوير الاستمارات الإحصائية وتنفيذ المسوحات لتتلاءم مع نظام 2008، وقد بلغت نسبة التقدم في تطبيق دليل 2008 ما بين 40 إلى 60 في المائة.		جزئياً		√	العراق
بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 ما بين 20 و40 في المائة.	ISIC Rev 3		√		سلطنة عمان
بلغت نسبة الانتقال ما بين 60 إلى 80 في المائة.	ISIC Rev 4	√			فلسطين
بلغت نسبة التقدم ما بين 20 و40 في المائة. جاري العمل على تطوير سبل جمع البيانات، ومن المقرر أن يتم الانتقال إلى نظام 2008 حسب ما توصي به الأمم المتحدة .			√		قطر
وضعت الإدارة العامة للإحصاء خطة لتطبيق نظام 2008، وقد بلغت النسبة في تطبيقها بين 40 و60 في المائة.	ISIC Rev 3		√		الكويت
بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 أقل من 20 في المائة.	ISIC Rev 4		√		ليبيا
بلغت نسبة التقدم في تطبيق نظام 2008 حوالي 20-40 في المائة .	ISIC Rev 4		√		مصر

الاجتماع الخامس لمبادرة " عربستات "

الاستراتيجيات لتطوير ونشر البيانات والقطاع غير الرسمي وقواعد البيانات المعمول بها في الأجهزة الإحصائية

ملاحظات	قواعد البيانات		احصاءات القطاع غير الرسمي		الاستراتيجيات		الدولة
	لا	نعم	لا	نعم	لا	نعم	
أشارت دائرة الإحصاءات إلى بعض المسوح المتخصصة مثل القطاع غير الرسمي ومسوحات خاصة باحتساب الهوامش.			√				الأردن
لدى الهيئة خطة استراتيجية مدتها 5 سنوات لتطوير إنتاج البيانات بشكل سنوي من حيث المواضيع المغطاة وكذلك عدد المؤشرات المتحققة. يتم إدراج القطاع غير الرسمي ضمن المسوحات الاقتصادية.		√		√		√	الإمارات
أشارت هيئة المعلومات في البحرين إلى وجود قانون ينظم عملية النشر، كما تتوفر كل المسوحات التي يتم تنفيذها، حيث يتم نشر النتائج على بوابة البحرين.		√	√			√	البحرين
أهم ملامح الاستراتيجية التي تم تطويرها: العمل على توفير معلومات إحصائية ذات جودة ضمن مجال نظم المعلومات الإحصائية.		√		√		√	تونس
أهم أهداف الاستراتيجية تطوير إنتاج البيانات الإحصائية ونشرها، حيث تندرج هذه الاستراتيجية ضمن رؤية الجزائر 2035.		√		√		√	الجزائر
لدى الهيئة استراتيجية معمول بها وذلك استناداً على توصيات مجموعة العشرين بتوفير كافة البيانات وتنفيذ المسوحات اللازمة لتطبيق نظام 2008 . يتم احتساب القطاع غير الرسمي بطريقة غير مباشرة من خلال تقدير القوى العاملة والعمالة المتضمن في المسوحات الاقتصادية، وذلك للتعرف على العمالة خارج المنشآت .		√		√		√	السعودية
توجد قاعدة بيانات تدار عبر بوابة البيانات، حيث يصدر المركز الكتاب السنوي والنشرة الإحصائية الشهرية.		√	√			√	عمان
توجد استراتيجية ضمن الاستراتيجية الوطنية لتطوير العمل الإحصائي يتم تحديثها كل خمس سنوات. كما لا يتم احتساب القطاع غير الرسمي.		√	√			√	السودان
أهم ملامح الاستراتيجية هي تحديد سياسة لنشر البيانات منذ عام 2014، حيث تشمل توجيهات ارشادية لنشر البيانات الرسمية وتوفيرها لجميع المستخدمين وكذلك ضمان سهولة استخدامها. يتم تغطية كافة الأنشطة الاقتصادية من خلال مسوحات دورية، لكن بعضها يفتقر إلى التمييز بين القطاع الرسمي وغير الرسمي.		√		√		√	العراق
توجد استراتيجية دوريتها 5 سنوات وجاري العمل على بناء استراتيجية وطنية لتطوير الإحصاءات الرسمية 2018-2022 (بوجد رابط الكتروني للاستراتيجية). يتم احتساب جزئي للقطاع غير الرسمي من خلال بعض المسوح الميدانية التي ينفذها الجهاز بشكل دوري للمؤشرات الإحصائية.		√		√		√	فلسطين
أهم ملامح الاستراتيجية الحالية تتعلق بتطوير خطة لنشر البيانات وكذلك تطوير إنتاج البيانات عن طريق استضافة الخبراء والمستشارين والعمل على إنتاج مؤشرات جديدة مثل الرقم القياسي للإيجارات، الخ. لا يتم حساب القطاع غير الرسمي.		√	√			√	قطر
أهم ملامح الاستراتيجية الحالية تتعلق بتحسين السياسات والإطار التنظيمي والمؤسسي وكذلك تحسين إطار تنمية الموارد البشرية وتحسين العمليات الإحصائية. وضع أولويات للتعاون مع المؤسسات الدولية. لا يتم حساب القطاع غير الرسمي.		√	√			√	الكويت
أهم ملامح الاستراتيجية: هي تحسين السياسات، والإطار التنظيمي والمؤسسي وتحسين إطار تنمية الموارد البشرية وإدارتها وتطوير البنية التحتية الإحصائية والعمليات الإحصائية ووضع وتنفيذ السياسات الإحصائية.		√	√			√	ليبيا
لا يزال العمل قائم على اعداد الاستراتيجية الوطنية للنظام الإحصائي. كما تتوفر قواعد بيانات وبالرغم من جهود الجهاز في التعامل مع قواعد البيانات الا ان هناك تحديات ومنها: اختلاف فئات مستخدمي البيانات وتحديد احتياجاتهم إلى الامكانيات المادية.		√		√		√	مصر

التحديات التي تواجهها المراكز الإحصائية عند إعداد الحسابات القومية

- نقص في التمويل والكوادر العاملة.
- عدم وجود آلية واضح للتنسيق مع الجهات المزودة للبيانات.
- ضعف التغطية الجغرافية بسبب التطورات المحلية.
- نقص في البيانات الإحصائية في بعض القطاعات وكذلك ضعف الاستجابة للمسوحات الاقتصادية. إضافة إلى تأخر إصدار المؤشرات الإحصائية.
- شمولية البيانات ودقة استيفاء البيانات ومستوى التفصيل المطلوب لإعداد الحسابات وفقا لتوصيات نظام 2008 وكذلك مدى توفرها في الوقت المناسب.
- الاعتماد على المسوح الميدانية في ظل ضعف بعض السجلات الإدارية.
- نقص الشمول في مستوى التفصيل المطلوب لبعض السلع والخدمات.
- الاعتماد على التقدير لمجموعة من البنود مثل تقديرات الواردات من الخدمات أو التغيير في المخزون.
- عدم تغطية القطاع غير المنظم في مجال الصناعة والخدمات عدا النقل.
- عدم توفر رقم قياسي للواردات والصادرات.
- التطورات الإدارية المحلية.
- مشاكل خاصه باحتساب القطاع غير الرسمي.
- ضعف التنسيق بين المؤسسات المختلفة.

المقترحات لتطوير العمل الإحصائي

- إعداد استراتيجية وطنية للإحصاء.
- تفعيل دور المنظمات العربية والإقليمية بشكل أكبر.
- الاستفادة من الخبراء الإحصائيين في الدول العربية وإعداد قاعدة بيانات خاصة بهم.
- الربط الإلكتروني مع الجهات مما يوفر الجهد والوقت وكذلك توقيع اتفاقيات مع الجهات المزودة للبيانات لضمان تدفقها.
- توفير بيانات أخرى غير الإدارية والمسوحات مثل البيانات الضخمة وزيادة الاعتماد عليها في المجالات الإحصائية.
- وضع آلية للمتابعة وتقييم الجودة، وكذلك اعتماد ضوابط خاصة للمعطيات في إطار البحث العلمي.
- ضرورة تحديد المعايير التي يجب توافرها لدى الهياكل الإحصائية المنتجة للإحصاءات الرسمية.
- وضع برامج تدريبية لرفع الكفاءة الفنية للكوادر البشرية العاملة بالإحصاء.
- تعزيز الإطار القانوني حول رقم التعريف الإحصائي بهدف الوصول إلى رقم موحد وكذلك إمكانية تنقيح بعض بنوده.
- العمل على مواصلة استخدام التقنيات الحديثة في جميع مراحل الإنتاج الإحصائي.
- دمج مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ضمن أولويات الإنتاج الإحصائي.
- السعي إلى التعاون الدولي مع الهياكل الإحصائية في الدول العربية.
- تطوير وتعزيز بناء نظام المراقبة الإحصائي الوطني لتوفير قاعدة بيانات تشمل مؤشرات المراقبة الإحصائية بما فيها مؤشرات التنمية المستدامة 2030.
- تنوع وتطوير أساليب نشر البيانات لسهولة الحصول عليها والعمل على زيادة استخدامها في كافة المجالات وتعزيز وتطوير آليات وسياسات نشر وترويج البيانات الإحصائية لمختلف شرائح المجتمع.
- إدراج نظم المعلومات الجغرافية وتطبيقاته.
- توفير سلة تمويل خاصة بالأنشطة الإحصائية.
- إنشاء وحدة أو نظام للمراقبة والتقييم في النظام الإحصائي.
- تبادل الخبرات الإحصائية بين الدول العربية للاستفادة من تجارب الدول العربية المتقدمة في الأدلة والمنهجيات الإحصائية، وكذلك استخدام البرامج الجاهزة في مجال العمل الإحصائي.

الاجتماع الخامس لمبادرة "عربسات"

	دليل إحصاءات مالية الحكومة المطبقة في الدول العربية		
	2014	2001	1986
ملاحظات حول المنهجية			
الأردن	√		
الإمارات	√		
الجزائر		√	
السعودية	√		
السودان		√	
العراق	√		
سلطنة عمان			√
فلسطين		√	
قطر	√		
الكويت		√	
ليبيا		√	
مصر		√	
	"√" تشير إلى الدليل المطبق في الدول العربية		

التحديات التي تواجهها وزارات المالية عند إعداد إحصاءات مالية الحكومة

- العدد المرتفع للبنود والأبواب خاصة منها الباب الرابع.
- يتطلب في بعض الأوقات تصنيف البنود الفرعية لبنود الأبواب الرئيسية حسب معايير مختلفة.
- بعض الجهات تسجل نفقاتها على مستوى الاجماليات وليس بشكل تفصيلي على مستوى البنود والفروع.
- الحاجة إلى تحديث الأنظمة الحالية بصورة مستمرة لتسهيل إصدار التقارير التفصيلية للجهات الحكومية.
- اختلاف الأنظمة المالية والمبادئ المحاسبية لدى الجهات والحكومات المختلفة مما يتطلب جهداً في إعداد المواثبات والتوحيد.
- تغير أعضاء الفريق الفني على مستوى الدولة مما يتطلب تدريب جديد.
- تأخر بعض الدوائر المالية والجهات المستقلة عن عملية الربط الإلكتروني المطلوبة للنظام.
- تأخر مواثمة بعض الأنظمة الإلكترونية لدى الجهات المستقلة والدوائر مع تحديث الحسابات في النظام الإلكتروني لجمع البيانات.
- عدم التمكن من تقديم بيانات ربع سنوية منفصلة لدى بعض الجهات.
- استكمال المتطلبات للانضمام إلى المعيار الخاص لنشر البيانات مع الشركاء الرئيسيين.
- اختلاف المفاهيم المستخدمة وطرق التسعير (النقدي والاستحقاق).
- ربط الأداء المالي والاقتصادي قد لا يكون متاحاً على مستوى الفترات الزمنية خاصة أن وزارة المالية تصدر تقارير متابعة على مدار السنة.
- الجهاز الإحصائي يقوم بتنفيذ مسوح مشتركة مع سلطة النقد، أهمها مسح الاستثمار الأجنبي والتابع للمسح المنسق للاستثمار الأجنبي المباشر CDIS ونستخدم دليل ميزان المدفوعات الطبعة السادسة.

المقترحات لتطوير العمل الإحصائي في وزارة المالية

- تدريب الجهات الحكومية من خلال ورش العمل والتدريب عن بعد على التصنيف الاقتصادي والوظيفي
- عقد دورات وورش عمل خاصة في المجال الإحصائي، وكذلك تدريب الكوادر العاملة في الهياكل الإحصائية لإعداد الإحصاءات ومواكبة التطورات في المجال الإحصائي.
- تبادل الخبرات بين الهياكل الإحصائية وتكثيف التعاون المشترك بين الأجهزة الإحصائية في الدول العربية.
- توحيد المعايير والمنهجيات الإحصائية بين الدول العربية ومراجعة البيانات دورياً.
- توفير الأجهزة والمعدات اللازمة للحصول على البيانات.
- التنسيق التام بين الأجهزة الإحصائية المختصة في الدولة.
- مواكبة العمل من قبل أقسام دوائر المالية والوحدات لتفادي الأخطاء التي تظهر بين الحين والآخر.
- القيام بتطبيق التحديثات اللازمة وتوفير تفاصيل البيانات حسب دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
- الانتظام بجمع البيانات المالية الربع سنوية والسنوية وما بعدها بصفة دورية وآلية حسب متطلبات دليل إحصاءات مالية الحكومة 2014.
- الالتزام بالمواعيد المحددة لتحميل البيانات من قبل وزارة المالية.
- العمل على تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية (FMIS)، حيث يحقق النظام مجموعة من الأهداف على المستوى الاستراتيجي، من أبرزها تحسين أساليب أعداد الموازنة وتنفيذها والرقابة عليها، وتوفير البيانات المالية وفق تصنيف إحصاءات مالية الحكومة.
- متابعة التطورات الدولية في مجال الإحصاءات والتعرف على تجارب الدول المتقدمة إحصائياً.
- أهمية التواصل المستمر للإحصائيين مع بقية الهياكل الإحصائية في الدولة.
- العمل على تطوير التعاون في مجال تبادل المعلومات والبيانات الإحصائية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص.
- زيادة الوعي بأهمية العمل الإحصائي وذلك من خلال إبراز الأهداف المتوقعة من مخرجات هذا العمل، لقياس حالة الاقتصاد الكلي بشكل عام وربطها مع الحسابات القومية وميزان المدفوعات.
- دعم الجهات التي تقوم بجمع البيانات والمعلومات.
- تفعيل قانون الإحصاء
- استخدام الوسائل الحديثة لحصر وتجميع البيانات من خلال المنظومات.

ملاحظات حول إحصاءات ميزان المدفوعات	دليل إحصاءات ميزان المدفوعات			الدول
	السادسة	الخامسة	الرابعة	العربية
قام البنك المركزي الأردني بتنفيذ العديد من المسوحات والاتصال مع الجهات المعنية في المملكة للحصول على بيانات فصلية تتناسب مع الطبعة السادسة. إضافة إلى ذلك يرغب البنك المركزي في مواصلة العمل على إجراء العديد من المسوحات والتواصل مع الجهات لتطوير مصادر بيانات ميزان المدفوعات.	×			الأردن
أشار مصرف البحرين المركزي، انه تم تطبيق الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات في سنة 2015 كما قام بتحديث البيانات ابتداء من سنة 2011 ومن المخطط نشر البيانات الربع سنوية سنة 2019.	×			البحرين
قام البنك المركزي التونسي لغرض الانتقال إلى الطبعة السادسة بتدعيم الدور الإحصائي له عن طريق سن القانون عدد 35 لسنة 2016 الصادر في 25 ابريل 2016 والمتعلق بضبط النظام الأساسي للبنك والذي تم تدعيمها عبر الصلاحيات القانونية للبنك المركزي خاصة عند تجميع البيانات الإحصائية من البنوك والمؤسسات المالية والمنشآت العمومية والمعنيين بإعداد الإحصاءات المتعلقة بالنقد والقروض وميزان المدفوعات والوضع الشامل للقطاع الخارجي. كما قام بإدراج خدمات الصيانة والإصلاح تحت بند الخدمات بدلاً عن بند السلع.		×		تونس
قام بنك الجزائر بإدخال معطيات الواردة من المصارف والمؤسسات الأخرى أكثر تفصيلاً والقيام بمسح شركات الاستثمار الأجنبي لتغطية مفهوم الأرباح المعاد استثمارها.	×			الجزائر
تطبق المملكة العربية السعودية الطبعة السادسة من ميزان المدفوعات منذ عام 2012، حيث قامت بإعداد بعض الدراسات من أجل تطوير إحصاءاتها وإيجاد مصادر جديدة للبيانات كما أن التنسيق مستمر مع الجهات المصدرة للبيانات	×			السعودية
أشار بنك السودان المركزي أنه تم الانتقال من الطبعة الخامسة إلى الطبعة السادسة لإحصاءات ميزان المدفوعات. كما تم تحويل البيانات التاريخية حتى العام 2015 إلى منهجية الطبعة السادسة.	×			السودان
أشار البنك المركزي إلى وجود تنسيق دائم مع جميع المؤسسات الحكومية ذات العلاقة، كما يعمل قسم الإحصاء على إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات، إضافة إلى ذلك أشار البنك المركزي إلى وجود تنسيق مع الجهاز المصرفي لتطبيق نظام الإبلاغ عن المعاملات الدورية الخاصة بالمصارف (IFRS)	×			العراق
يتم التنسيق مع الهيكل الإحصائية الأخرى لمعالجة القصور التي تحول دون تطبيق الطبعة السادسة والعمل حالياً على تطبيق نظام ITRS والذي من شأنه تحسين طريقة جمع البيانات وجعلها أكثر شمولية.		×		سلطنة عُمان
أشارت سلطة النقد الفلسطينية انه تم الانتقال فعلياً إلى الطبعة السادسة ونشر البيانات وفق منهجيتها منذ العام 2017.	×			فلسطين
يُطبق مصرف قطر المركزي حالياً دليل ميزان المدفوعات الطبعة الخامسة، وذلك نظراً لاعتماد بعض بنود ميزان المدفوعات (الحساب الرأسمالي والمالي) على مسح الاستثمار الذي تقوم به وزارة التخطيط التنموي والإحصاء. علماً بأن صندوق النقد الدولي يقوم بمعالجة بيان ميزان المدفوعات عند إرساله من قبل مصرف قطر المركزي وتطبيقه وفقاً للطبعة السادسة.		×		قطر
يتم تطبيق الطبعة السادسة لعام 2009، كما يتم مراجعة المنهجيات مع الجهات والمؤسسات والشركات التي يتم الاعتماد على بياناتها الخاصة عند إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات والتطوير المستمر لنماذج جمع البيانات للتأكد من كفاية البيانات الإحصائية ومدى مواكبتها للمنهجيات الحديثة	×			الكويت
ينوي مصرف لبنان القيام بالإجراءات التالية التي تساهم في الانتقال إلى الطبعة السادسة: التنسيق مع المؤسسات المعنية ذات الصلة بهدف البحث عن مصادر معلومات جديدة (كالمسوحات في القطاع الخاص والعام) من شأنها إيجاد تغطية أشمل لبعض بنود ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي. تدقيق سلاسل ميزان المدفوعات الزمنية المحولة من الطبعة الخامسة إلى السادسة وفق مصفوفة التحويل الموضوعية من قبل صندوق النقد الدولي		×		لبنان
قام مكتب الصرف بالعديد من الإجراءات منها تنويع مصادر جمع المعلومات وإطلاق بحث لدى الشركات بخصوص تجارة الخدمات وكذلك تطوير منهجية إعداد بيانات الاستثمارات الخارجية وتطوير شركات مع باقي المؤسسات من أجل استغلال المعطيات الإدارية.	×			المغرب

التحديات التي تواجهها البنوك المركزية عند إعداد إحصاءات ميزان المدفوعات

1. وجود أنظمة وتشريعات لدى بعض المؤسسات تحول دون انتقال البيانات الإحصائية بسهولة ويسر.
2. اجراء المسوحات بحاجة إلى كوادرات إحصائية متخصصة لا تتوفر لدى البنك المركزي.
3. دعم الموارد اللوجستية عن طريق الاشتراك في أهم قواعد المعطيات الاقتصادية والمالية والتزود بالتطبيقات والبرمجيات اللازمة لمواكبة التطور في مجال الإحصاءات.
4. إعادة صياغة قواعد العمل الإحصائية والنظم المعلوماتية (التطبيقات) من خلال تحيينها لمواءمتها مع توصيات الطبعة السادسة من دليل ميزان المدفوعات (BMP6).
5. تطوير نظام إلكتروني لتجميع وضبط المعطيات عبر اجراء مسوحات حول تدفقات ومراكز الاستثمارات الأجنبية (المسح المنسق للاستثمار المباشر و المسح المنسق للاستثمار في الحافظة) نظرا لأثرها الإيجابي في تحسين نوعية البيانات ومطابقتها للمعايير والمواصفات الإحصائية الدولية.
6. تعميم المسوحات على بعض قطاعات الخدمات على غرار الخدمات الطبية وتكنولوجيا المعلومات.
7. تعميم تقديرات (Estimation) بعض بنود ميزان المدفوعات إلى جانب القيم بالتنبؤات (Forecasts) الضرورية لأهم البنود التي تمكن من رسم السياسات الضرورية للتحكم في توازنات القطاع الخارجي.
8. تحديد مصادر البيانات الخاصة بالبيانات المالية لمختلف قطاعات الاقتصاد والتي لا تشملها حاليا الإحصاءات الصادرة عن إدارة الإحصاءات النقدية والمالية من أجل وضع، في مرحلة لاحقة، اتفاقات تبادل بهدف التمكن من الحصول على هاته البيانات مما يمكن من توسيع نطاق تغطية الإحصاءات كما نص عليه دليل صندوق النقد الدولي.
9. مواكبة قدر الإمكان التحديتات الدولية في مجال العمل الإحصائي وتنظيم وتطوير قاعدة البيانات بطريقة تسهل العمل الإحصائي.
10. عدم وجود بيئة قانونية ملزمة بتوفير البيانات فيما يتعلق بالمؤسسات التي لا تخضع لرقابة لقوانين البنوك المركزية، وذلك ناتج بالدرجة الأولى عن تعارض القوانين، مما ينعكس سلباً على التغطية لعدد من الإحصاءات مثل المسح المالي.
11. ضعف التنظيم في عمل بعض الجهات الخارجية المنتجة للبيانات غير المصارف.
12. عدم وجود وحدات إحصائية متخصصة في معظم الجهات المنتجة للبيانات عدا المصارف.
13. ضعف كفاية وكفاءة البيانات المصدرية المتاحة كأساس لإعداد الإحصاءات خاصة فيما يتعلق بإحصاءات ميزان المدفوعات ووضع الاستثمار الدولي.
14. عدم انتظام بعض الجهات المنتجة للبيانات عدا المصارف في تقديم البيانات المطلوبة لإعداد الإحصاءات في مواعيدها.
15. عدم فهم طبيعة العمل الإحصائي وعدم إيلاءه الاهتمام المناسب.
16. عدم مرونة منهجية وألية جمع البيانات في كثير من الأحيان.
17. عدم مركزية الإحصاءات وعدم وجود قاعدة بيانات موحدة.
18. تأسيس قاعدة بيانات إلكترونية حديثة تلبى احتياجات البنوك المركزية ومؤسسات النقد الحالية والمستقبلية.
19. عدم وجود ربط إلكتروني مع قواعد بيانات الجهات الأخرى.
20. عدم وجود ربط في السلاسل الزمنية لبعض المؤشرات الاقتصادية.
21. اعتماد على مصادر عديدة ومختلفة للحصول على المعلومات التي قد لا تناسب احتياجاتنا من حيث التردد الزمني على الخصوص.

مقترحات للتطوير العمل الإحصائي في البنوك والمصارف المركزية

1. تبادل التجارب مع الدول العربية الأخرى.
2. وضع استراتيجية محددة تهدف إلى نطاق توسيع جمع الإحصاءات النقدية والمالية.
3. تحسين جودة الإحصاءات المنشورة وشموليتها.
5. توفير مرشد لأمثلة تطبيقية دقيقة وكافية حول كيفية إعداد بيانات الخدمات المتصلة بالتجارة الخارجية.
6. إبرام اتفاقيات تبادل للبيانات بين البنك المركزي والهيكل الإحصائية الأخرى.
7. التعمق في طرق تقييم أصول الدين الخارجي خاصة الاستثمارات في الحافظة و الصكوك وفي التغييرات الجديدة فيما يخص خصوم الدين المرتبطة بالإفراض فيما بين الشركات.
8. تقسيم العمل حسب الاختصاص لتكوين فرق حسب نوعية الإحصاءات (الحسابات القومية، ميزان المدفوعات، مالية الحكومة، الإحصاءات المالية والنقدية...الخ).
10. التنسيق مع الجهات الرسمية في الدول المشاركة لتحديث التشريعات المتعلقة بالإحصاء وفق المعايير الدولية من ذلك استقلالية الهياكل المعنية.
11. وضع برنامج لتبادل الخبرات في مجالات تقنية محددة ذات الصلة بميدان الإحصاء والتنبؤ بين البلدان الأعضاء.
12. الوصول الى بيانات بتقديرات معقولة فيما يتعلق بتحويلات العاملين بالخارج وتحويلات الأجانب العاملين بالدولة .
13. الاتفاق مع سوق الأوراق المالية لإعداد بيانات جيدة تساعد على إعداد البيانات بصورة أفضل.
14. تبويب البيانات الواردة من المصارف التجارية عن طريق تكثيف الورش والبرامج التوعوية لمعدي البيانات بالمصارف .
15. تبادل الخبرات مع المؤسسات الدولية بهدف تطوير العمل الإحصائي ورفع مستوى التعاون مع الهياكل الإحصائية الأخرى والاستعانة بالخبراء من المؤسسات الدولية لاسيما صندوق النقد الدولي.
16. مزيد من التوعية بأهمية العمل الإحصائي.
17. توقيع مذكرات تفاهم مع بعض المؤسسات التي تقوم بجمع بعض البيانات الإحصائية.
18. تعديل بعض النماذج المستخدمة في جمع البيانات لتصبح أكثر تناسقاً مع الممارسات والمتطلبات الفضلى.
19. دعم وتشجيع الدراسات والبحوث المتعلقة بالعمل الإحصائي.
20. تطبيق المنهجيات الحديثة من أجل زيادة الجودة الإحصائية.
21. تعزيز الحصول على بيانات أكثر تفصيلاً ضمن البنود المعتمدة حالياً وتسريع طريقة الحصول عليها.
22. بلورة دلائل تطبيقية بخصوص كيفية جمع المعطيات ومعالجتها والعمل على تقوية الربط بين إحصائيات الحسابات الخارجية وباقي الإحصائيات الماكرو اقتصادية.
23. تقوية الإطار القانوني لجمع المعطيات وإعدادها والتنسيق بين مختلف المؤسسات العاملة في إعداد الإحصائيات الماكرو اقتصادية وتبادل التجارب بين الدول العربية.
24. الاستعانة بخبراء متخصصين لفترة زمنية معينة لتطوير مواضيع إحصائية محددة وكذلك تبادل التجارب بين الدول.

طرق التنسيق مع الهياكل الإحصائية والبنوك المركزية

- يتم التنسيق مع باقي الهياكل الإحصائية بطريقة دورية، أما بالنسبة للوسيلة المعتمدة للحصول على مختلف البيانات من الهياكل الأخرى تختلف حسب المصادر مثل المسوحات الدورية التي ترسل نسخة ورقية رسمياً وتنتشر عبر الموقع الرسمي. هناك بيانات ترسل على شكل أقراص إلكترونية متبوعة بنسخة ورقية مصدقة من الجهة المعنية .
- يعمل البنك المركزي على تدعيم وضبط قواعد التعاون مع الجهاز الإحصائي الجهة المسؤولة عن إحصاءات من خلال تطوير آليات لتبادل البيانات.
- يتم التنسيق عبر نظام إلكتروني لتبادل المعطيات (ITRS) خاصة فيما يتعلق بالتصاريح البنكية أو عن طريق الهاتف أو تبادل المعطيات الإحصائية مباشرة مع بعض الوزارات والهياكل الأخرى.
- يتم التنسيق مع وزارة المالية عبر الاتصال الإلكتروني أو عن طريق الهاتف أو التبادل المباشر للمعطيات فيما يتعلق بالبيانات الخاصة بالدين الخارجي للدولة باعتبارها الجهة المسؤولة عن إحصاءات الدين العمومي.
- يتم مراسلة البنوك والمؤسسات الأخرى عبر البريد العادي أو عبر الاتصال الإلكتروني أو الهاتفي لتجميع و ضبط البيانات الإحصائية المفصلة المتعلقة بالدين الخارجي.
- في مجال إحصاءات ميزان المدفوعات يتم ضبط بيانات الصادرات والواردات عبر اعتماد نظام إلكتروني بديل للنظام الورقي، أما فيما يتعلق باستثمارات الصادر والوارد فيتم عن طريق نظام مربوط بالحاسب الآلي حيث يربط بين المصارف التجارية والمحطات الجمركية. كما يجري العمل للربط مع وزارة التجارة الخارجية والمؤسسات الأخرى ذات الصلة.
- في مجال الإحصاءات النقدية يوجد نظام يربط البنك المركزي مع المصارف التجارية للحصول على كافة البيانات المطلوبة.
- عقد اجتماعات و لقاءات مع الهياكل الإحصائية الأخرى.